العدد 8 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية كانون الثاني 2025
No. 8 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences January 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

موقف دول المشرق العربي تجاه اتفاق مكة شباط 2007

أ.م.د. صدام يوسف عبد الجغيفي
جامعة نينوى/ كلية القانون

الملخص

ناقشت الدراسة مسالة الصراع والانقسامات بين حركتي فتح وحماس منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين واثرها على مجريات القضية الفلسطينية لاسيما مفاوضات السلام، والتعرف على الجذور التاريخية للانقسام ومحدداته ومواقف الفصائل الفلسطينية الرئيسية منها، وردود الافعال العربية تجاه المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس. شهدت انتخابات التشريعية في عام 2006 مرحلة من أهم المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية، إذ تعد نقطة تحول مهمة في تاريخ فلسطين، ففيه دخلت حركة حماس المعترك السياسي ومنافسة منظمة التحرير الفلسطينية لقيادة دولة فلسطين. ان صعود حركة حماس إلى رئاسة الوزراء وتراجع التأييد الشعبي لعملية السلام ساعد في الوصول إلى ما وصلت إليه الأحداث في قطاع غزة، والتي تمحورت عن سيطرة حركة حماس وإقفال جميع الأبواب نحو التقدم في العملية السلمية. اقتضت الضرورة البحثية تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث: تطرق المبحث الأول إلى (حركتي فتح وحماس التاسيس والانطلاق)، اما المبحث الثاني فقد تناول (اتفاق مكة في شباط 2007)، في حين تصدى المبحث الثالث الى (مواقف دول المشرق العربي تجاه اتفاق مكة)، فضلاً عن خاتمة ضمت ابرز النتائج التي توصل اليه البحث.

الكلمات المفتاحية: المشرق العربي، مكة، فلسطين، القضية الفلسطينية

The Position of the Arab Mashreq Countries Towards the Mecca Agreement February 2007

Assistant Professor Saddam Yousef Abdul Jaghaifi
University of Nineveh/College of Law

Abstract

The study discussed the issue of conflict and divisions between the Fatah and Hamas movements since the end of the eighties of the twentieth century and their impact on the course of the Palestinian issue, especially the peace negotiations, and identifying the historical roots of the division and its determinants and the positions of the main Palestinian factions towards it, and the Arab reactions towards the Palestinian reconciliation between the Fatah and Hamas movements .The legislative elections in 2006 witnessed one of the most important stages that the Palestinian issue has gone through, as it is an important turning point in the history of Palestine, as Hamas entered the political arena and competed with the Palestine Liberation Organization to lead the State of Palestine. The rise of Hamas to the premiership and the decline of popular support for the peace process helped lead to the events in the Gaza Strip, which centered on Hamas's control and the closing of all doors towards progress in the peace process. The research necessity required dividing the study into three sections: The first section dealt with (the Fatah and Hamas movements, their establishment and launch), while the second section dealt with (the Mecca Agreement in February 2007), while the third section dealt with (the positions of

the Arab Levant countries towards the Mecca Agreement), in addition to a conclusion that included the most prominent results that the research reached.

Keywords: Arab East, Mecca, Palestine, Palestinian issue

المقدمة

رصدت الساحة الفلسطينية منذ اواخر القرن العشرين تطورات كثيرة كان لها الأثر الأكبر في مجريات القضية الفلسطينية ولاسيما العملية السلمية ابتداء من مؤتمري مدريد1990م وأوسلو1993م، وما أفرزته الانتخابات التشريعية لعام2006م، اذ شهدت الساحة الفلسطينية منذ فوز حركة حماس بالأغلبية في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، صراعات سياسية وإدارية .

وفي مطلع عام 2007 طرحت عدة جهات وطنية وعربية مبادرات للمصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني، منها مبادرة المملكة العربية السعودية ودعوة حركتي فتح وحماس للحوار في مكة المكرمة، اذ تعد السعودية من الدول المناصرة للقضية الفلسطينية، وتجلى ذلك في رعايتها للمصالحة الفلسطينية والجهود التي قامت بها لانجاح إتفاق مكة في شباط 2007، فضلاً عن الدعم الشعبي المادي والمعنوي، حكومة وشعباً لمساندة القضية الفلسطينية، وتوالت ردود افعال ومواقف عربية تجاه اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس.

المحور الاول : فتح وحماس التاسيس والانطلاق

1- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

بعد نكبة عام 1948 وتداعياتها التي حلّت بالشعب الفلسطيني ومستقبله، اذ أدت إلى تفسخ في مضمون الكيان الفلسطيني على عدة أصعدة، سواء على الصعيد السياسي، أوعلى الصعيد الجغرافي والتواصل الطبيعي لفلسطين التاريخية، أو على المستوى القومي ومدى الامتداد والتواصل الفلسطيني مع المحيط العربي والإقليمي، كذلك على المستوى القيادي اذ تركت هذه الأحداث الساحة الفلسطينية بلا قيادة فعلية، بعد تشتت القيادة التقليدية، التي لم يكن لها تأثير فعلي على الساحة الفلسطينية، فضلاً عن ذلك لم يكن لدى غالبية الفلسطينين أية ثقة في الأنظمة العربية، وكانوا يعتبرون أن هذه الأنظمة كانت تسعى للسيطرة على القرار الفلسطيني، وأنه لا بد من اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم من أجل استعادة حقوقهم، وكان هذا السبب من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح[1].

تعود جذور نشأة حركة فتح إلى أواخر العام 1957، اذ تم عقد لقاء ضم مجموعة أشخاص هم: ياسر عرفات، وخليل الوزير وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ويوسف عميرة، وتوفيق شديد، واعد هذا اللقاء بمثابة اللقاء التأسيسي الأول لحركة فتح، وقد صاغ المؤسسون وثيقتين تاسيسيتين هما هيكل البناء الثوري وبيان الحركة واتفقوا على الاسم (فتح) وعلى جذورها التنظيمية[2]، وفي العاشر من تشرين الأول/اكتوبر 1959 اجتمع عدة أشخاص منهم سراً في الكويت، اذ جرى التأسيس الأولي لحركة فتح، وتمت الموافقة على عدة وثائق، تدور حول بنية الحركة ونظامها الداخلي واستراتيجيتها، وتكتيكها ووسائل عملها وتمويلها[3].

في بداية خريف 1964 تم عقد اجتماع في الكويت، ولكن هذه المرة كان الاجتماع أكثر وضوحا، اذ كانت الأفكار الرئيسية قد وضعت، وتم الاتفاق على الملامح الأساسية للجسم الفلسطيني، وفي هذا الاجتماع كانت المناقشة تدور حول قضية بالغة الأهمية والحساسية بالنسبة للحركة، وهي قضية البدء

(1) محمد شهيل يوسف احمد، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح واثرها على التنمية السياسية في فلسطين(1993-2006)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، (فلسطين، 2007) ، ص11.

(2) عمر رشاد سليم ناصر، حركة فتح الاشكاليات والتحديات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، (فلسطين، 2015) ، ص20.

(3) احمد، المصدر السابق ، ص11.

بالعمل العسكري المنظم والذي ينطق باسم الحركة، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن في ذلك الاجتماع، فكان أن عقد اجتماع آخر في دمشق، في شهر تشرين الأول/اكتوبر 1964 لكوادر فتح القيادية في البلدان المحاذية لإسرائيل، لاسيما الضفة وغزة، أي تحديدا تلك المناطق التي ستنطلق منها أولى غارات الفدائيين ضد إسرائيل، وفي نهاية المطاف كانت الغلبة لأصحاب البدء بالعمل العسكري ، فكان يوم 31 كانون الأول/ ديسمبر 1964 أول عملية عسكرية لحركة فتح ضد إسرائيل [1].

كانت هذه الأرضية التي ساعدت في بروز الحركة الثورية الفلسطينية وأخذت تنمو تدريجيا حتى بزوغ شمس حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح التي أخذت على مسؤوليتها تحرير فلسطين، فحركة فتح (اختصار معكوس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني) هي جزء رئيسي من الطيف السياسي الفلسطيني وأكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، اذ أعلنت انطلاقتها في 1 كانون الثاني / يناير عام 1965م وهو اليوم الذي نفذ فيه فدائيوها أول عملية عسكرية ضد اسرائيل واعتُبِرَ تاريخاً لانطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة [2].

إن العديد من مؤسسي حركة فتح أمثال ياسر عرفات، وأبو جهاد، وأبو إياد وغيرهم، كانوا قد اندمجوا في البداية مع تجمعات عربية كانت تقاوم الاحتلال وتتبنى منهجا رافضا للواقع، مثلما كانت جماعة الإخوان المسلمين، والتي كان كثير من مؤسسي فتح الأوائل أعضاء فيها، وذلك لشغفهم وتطلعهم إلى أية جهة أو تنظيم يتبنى فكرة المقاومة ويسعى لتحرير الأرض المغتصبة[3].

وحركة فتح كغيرها من حركات المقاومة في العالم عملت على انشاء جناح عسكري لها اطلقت عليه اسم العاصفة منذ عام 1965م وحتى عام 1982م بعد ذلك برزت أجنحة متعددة لحركة فتح منها كتائب شهداء الأقصى الذراع العسكرية لحركة فتح، فهناك العديد من الكتابات التي تناولت موضوع الفكر لدى حركة فتح، نرى فيها خلطا واضحا ما بين الفكر كمنهج سياسي يحدد طبيعة الأهداف والوسائل التي سيتم استخدامها، وبين الوسيلة نفسها التي اعتبرها عدد من الكتاب بمثابة الفكر لدى الحركة، ومثال ذلك قضية الكفاح المسلح والعمل الثوري [4].

وترى حركة فتح بأن النظام السياسي في الدولة المستقلة هو النظام الديمقراطي البرلماني القائم على الانتخابات الحرة والنزيهة، والتي تعتمد نظام التمثيل النسبي الكامل، ويجب أن يعتمد على التعددية الحزبية، وحرية تشكيل الأحزاب وخوض الانتخابات بنسبة حسم بسيطة لتمكين الفصائل الصغيرة من لعب دور في المجتمع الفلسطيني، ولا تؤمن لكونها حركة غير أيديولوجية، بأن يكون للنظام أيديولوجية بعينها، إنما تؤمن ببرنامج عمل وطني يعتمد على إعادة بناء وترسيخ سياسة منفتحة للنظام السياسي بعيداً عن الأيديولوجيات المنغلقة الفكرية والدينية، ومن هنا بدأ التنافس، والذي بلغ في كثير من الأوقات حد الصراع، بين فتح والإسلام السياسي، منذ اللحظة التي دخل فيها الإسلاميون ساحة العمل الوطني في منتصف الثمانينيات لكن دخول الإسلاميين للمساحة الوطنية نقل حالة التنافس بينهم وبين فتح إلى حالة الصراع، لأن ذلك يمس الحالة التي لا تقبل فيها فتح بالتخلي عنها بأي شكل من الأشكال، وهي مسالة تمثيلها للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية[5].

---

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر : ناصر ، المصدر السابق، ص ص 23-24؛ احمد، المصدر السابق، ص15.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر : حازم محمد وهيب علي ابو رمح، الصراع بين فتح وحماس واثره على التسوية السلمية من وجة نظر طلبة اقسام العلوم السياسية في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة 2006-2010، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم ، 2011، ص ص22- 23؛ علي ابو زايد، " نشأة حركة فتح"، الحوار المتمدن، العدد (6870) في 15 نيسان 2021.

(3) احمد، المصدر السابق، ص12.

(4) ابو رمح، المصدر السابق، ص23 .

(5) عمران يوسف محمد ابو عودة، قضية المصالحة في الخطاب السياسي الفصائلي الفلسطيني 2007-2015، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الازهر – غزة، 2016)، ص 22.

2- حماس

تعود حركة المقاومة الإسلامية حماس في نشأتها وجذورها الى حركة الاخوان المسلمين في فلسطين ومرَّ تطور حركة حماس بأربع مراحل رئيسة ، بدأ مشروع الحركة المقاوم المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي من خلال قيام الشيخ احمد ياسين بشراء الاسلحة وتخزينها في بيته في عام 1984، بعد بروز حركة الجهاد الاسلامي كفصيل مقاوم يجمع بين الفكر الاسلامي والعمل المسلح الامر الذي عدته حركة الاخوان المسلمين تهديد لقاعدتها الشعبية في فلسطين[1].

عندما وقعت حادثة دهس العمال الفلسطينيين في 8 كانون الاول / ديسمبر عام 1987م قامت الانتفاضة الفلسطينية الاولى او ماتسمى انتفاضة اطفال الحجارة[2] وعلى اثرها اجتمع سبعة من كوادر وكبار قادة جماعة الإخوان المسلمين العاملين في الساحة الفلسطينية وهم أحمد ياسين وإبراهيم اليازوري ومحمد شمعة) ممثلو مدينة غزة(، وعبد الفتاح دخان) ممثل المنطقة الوسطى، (عبد العزيز الرنتيسي) ممثل خان يونس، (عيسى النشار) ممثل مدينة رفح، (صلاح شحادة) ممثل منطقة الشمال، وتم الاعلان عن تشكيل حركة المقومة الإسلامية والتي عرفت اختصاراً بـ(حركة حماس) في 12 كانون الاول/ديسمبر 1987[3].

وأصدرت بيانها الأول الذي جاء فيه:" تعد حركة المقاومة الاسلامية جناح من اجنحة الاخوان المسلمين في فلسطين، وحركة الاخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الاسلامية في العصر الحديث، وتدعوا لتطبيق المفاهيم الاسلامية في شتى مجالات الحياة، والحركة جاءت لتكون سنداً وعوناً لكل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية من اجل تحرير فلسطين، والحركة بقولها وعملها، حاضراً ومستقبلاً تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزأ، تثمن كل كلمة طيبة وجهد مخلص"[4]، وبعد انطلاق حركة المقاومة الاسلامية بثمان اشهر صدر ميثاقها في 18 آب /اغسطس عام 1988[5].

3- بدايات الصراع

اشتعل السباق بين منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) وحركة حماس فور انقسام القيادة الموحدة الى قيادتين متضاريتين في فكر والعمل مما أدى إلى الوقوع في اسر " حرق المراحل " واللجوء إلى استخدام السلاح العسكري، الأمر الذي تصاعد بالبطش الإسرائيلي إلى درجة رهيبة، وغدت الانتفاضة – رغم استمرارها بإيقاع ثقيل وبطئ – تدخل مرحلة الأزمة الطاحنة وتتطلب لاستعادة قوة دفعها، في الوقت الذي كان الدعم والعمق العربيين قد بلغا نقطة الصفر تقريبا[6].

بدأت هذه الخلافات مع تأسيس حركة "حماس" نفسها في أواخر سنة 1987، وتعمقت بالتدريج، حتى تمكنت من خلخلة ركيزتي مشروع التحرر الوطني، أي المقاومة والتسوية، وأن لا حل ولا تسوية ولا

(1) فيصل ابراهيم محمد علي الحاج عباس ، " سياسة قطر تجاه حركة المقاومة الإسلامية حماس 2006- 2013 دراسة في الاحداث والمواقف"، مجلة سر من رأى للدراسات الانسانية ، كلية التربية في جامعة سامراء، المجلد (18)، العدد (71)، اذار 2022، ص 1043؛ لمزيد من التفاصيل ينظر : محسن محمد صالح، حركة المقاومة الاسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 2، (بيروت ، 2015)، ص ص 25 -32.

(2) ابو رمح، المصدر السابق، ص 34؛ لمزيد من التفاصيل ينظر : رجب حسن العوضي البابا، جهود حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية 1987-1994، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الاسلامية-غزة، كلية الاداب، 2010، ص ص 50-54.

(3) ابو رمح، المصدر السابق، ص 34.

(4) الحاج عباس، المصدر السابق، ص 1044.

(5) ابو رمح، المصدر السابق، ص 34؛ لمزيد من التفاصيل ينظر : البابا، المصدر السابق، ص ص 61-66.

(6) محمد يونس هاشم، فتح وحماس من مقاومة الاحتلال الى الصراع على السلطة ..حقائق.. وثائق.. تحليلات موضوعية ، دار الابداع للصحافة والنشر والتوزيع، (مصر ، 2007)، ص 79.

مقاومة في ظل الانقسام السياسي والانشطار الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي يعني أن ثمة خللاً استراتيجيا خطرا في المشروع الوطني الفلسطيني[1].

حاولت حركة فتح بقيادة ياسر عرفات، استيعاب حماس ضمن أطرها، حتى تتمكن من التحدث باسم كافة القوى الفلسطينية، ولكن دونما أي رغبة جدية في إحداث تطوير بنيوي للمنظمة، أو القيام بمراجعة سياسية، اذ عرضت على حماس بعض مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1988، غير أن حماس رفضت المشاركة، وفي نيسان/ أبريل 1990 طالبت حماس بـ 40% من مقاعد المجلس، وبتغييرات جوهرية في سياسة المنظمة كشرط لدخوله، وفي الفترة 10-12 اب/ اغسطس 1990، تم اللقاء الأول بين حماس وفتح لمدة ثلاثة أيام في اليمن، وكان وفد حماس برئاسة إبراهيم غوشة، أما وفد حركة فتح فقاده أكرم هنية، مستشار عرفات السابق، وفي 21 ايلول/ سبتمبر 1990 وقع "اتفاق الشرف بين فتح وحماس، لتنسيق الجهود في مواجهة العدو بما يعزز الوحدة الوطنية[2].

وفي آب/ أغسطس 1991 عقد لقاء بين حماس وفتح في الخرطوم بدعوة من الرئيس عمر البشير: كان وفد حماس برئاسة إبراهيم غوشة، ووفد فتح برئاسة ياسر عرفات، وكان عرفات يريد موافقة حماس على الدخول في المجلس الوطني المرتقب، والذي كان سياخذ قراراً بالتوجه إلى مدريد، وكان حريصاً على أن يكون الإسلاميون في هذا المجلس[3].

وقد أدى النمو المتزايد لحركة حماس إلى إيجاد منافسة كبيرة مع فتح لاسيما وأن نمو حماس كان في بعض جوانبه على حساب حركة فتح التي بدأت تخسر بعضاً من أنصارها لصالح حماس، ولا سيما بعد توجه قيادة حركة فتح للتسوية السياسية بشكل كامل بعد مؤتمر مدريد للسلام، وقد ولدت هذه المنافسة احتكاكاً بين الطرفين وصل إلى حد الاقتتال في بعض الاحيان، ولم يمض وقت حتى بدأ مسلسل الصدام بين بعض أنصار الحركتين، إلا أن أخطرها على الإطلاق حادثة ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، حين باشر عناصر من حركة فتح بفتح نيران أسلحتهم على الفرق الرياضية المشاركة في مهرجان رياضي إسلامي لمنطقة نابلس مقام على ملعب قرية تلفيت، مما أدى إلى استشهاد أحد أعضاء حركة حماس وجرح ستة آخرين، فالحادث حصل في ذات اليوم الذي شهد ذكرى توقيع الحركتين لاتفاق مشترك "ميثاق الشرف" في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، والذي توصل إليه الطرفان بعد نشوب اقتتال بين أنصار الحركتين في منطقة طولكرم، وعلى إثر أحداث " تلفيت" تداعى الطرفان في داخل الأراضي المحتلة وأصدرا بياناً مشتركاً في16 تشرين الثاني/نوفمبر 1991، تضمن المبادىء والأسس التي يجب أن تحكم العلاقة بين جميع الأطراف على الساحة الفلسطينية[4].

وبمبادرة من نواب الحركة الإسلامية في الأردن، وكذلك السفير الفلسطيني في عمان، عقد وفد من حركة حماس (ابراهيم غوشة ومحمد نزال) لقاءا مع وفد من حركة فتح (عباس زكي وآخرون)، في العاصمة الأردنية عمان وذلك في الفترة 25-27 كانون الثاني 1992، في محاولة لرأب الصدع ونزع بذور الصدام بينهما، اتفق الطرفان على تشكيل لجان متابعة في الخارج ولجان تنسيق في الداخل تتناول مواضيع الاختلاف بين الحركتين، مع ذلك لم تفيد المحاولات السابقة في إزالة الاحتقان في العلاقة بين قواعد الحركتين، إذ سرعان ما اندلع القتال مجدداً بين أنصارهما، في قطاع غزة في تموز/ يوليو ١٩٩٢، إذ اتصف الاقتتال الذي وقع بينهما ليس بنطاقه الزمني فحسب بل في نطاقه المكاني[5].

---

(1) اياد محمد عبد الرحمن ابو ركبة، اثر التطورات الاقليمية والدولية على العلاقات السعودية الفلسطينية 2000-2013، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الازهر-غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2015، ص 78.
(2) صالح، حركة المقاومة الاسلامية حماس ، ص 41؛ الانتفاضة ، المصدر السابق، ص ص 337-338.
(3) ابراهيم غوشة ، المئذنة الحمراء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 2، (بيروت ، 2015)، ص 184.
(4) عبدالله ابو عيد واخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس1987-1996، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط3، (عمان، 1999)، ص 270.
(5) ابو عيد واخرون، المصدر السابق، ص 271.

وفي أواخر سنة 1992 حدث لقاء في تونس، والتقى وفد برئاسة موسى أبو مرزوق مع ياسر عرفات للتنسيق بشأن مبعدي مرج الزهور، وفي 2 كانون الثاني / يناير 1993 جرى في الخرطوم حوار بين وفد من فتح برئاسة ياسر عرفات ووفد من حماس برئاسة موسى أبو مرزوق، وقد أسهمت هذه اللقاءات في إذابة بعض الجليد بين الطرفين، لكنها لم تتمكن من ردم الهوة الواسعة بينهما [1].

وفي عام 1995 اتفقت حركتا فتح وحماس على مبادئ مشتركة للحفاظ على الروح الوطنية وتحريم الاقتتال الداخلي رغم الإقرار بوجود خلافات سياسية بين الطرفين، وقد نصت المبادئ على ما يلي (البيان المشترك، 1995):

1. التأكيد على ترسيخ الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية، وتحريم الاقتتال الداء واعتماد مبدأ الحوار نهجا حضاريا ووحيدا في التعامل بين مختلف الأطراف على الساحة الفلسطينية.
2. التأكيد على تهيئة الأجواء من أجل تعميق الثقة والتعاون لتعزيز وحدة الصف الفلسطيني وصولاً لتحقيق الأهداف الوطنية.
3. التأكيد على بذل الجهود كافة- من أجل الإفراج عن جميع الأخوات والإخوة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.
4. تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكلات الطارئة[2].

أجريت أول انتخابات عامة في فلسطين في 20 كانون الثاني/يناير 1996[3] لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وجاء ذلك في ظل اعتراض أغلبية فصائل العمل الوطني ولا سيما الإسلامية على اتفاق أوسلو وسلطته، واستنكافها عن المشاركة والانخراط في السلطة، الأمر الذي أدى إلى استحواذ حركة "فتح" على المناصب العليا ومعظم الوظائف، بما في ذلك الأجهزة الأمنية وأجهزة الشرطة، وهو ما شكل لاحقاً تحديا قويا لقدرة حركة "حماس" على إدارة الحكم بأدوات غير حمساوية بل معارضة لها، وأحدث هذا تناقضاً موضوعياً كان يتطلب حلولا من غير الممكن أن يتم التوصل إليها من دون أن يكون لذلك صلة بالإطار الصراعي الذي تميزت به العلاقة بين حركتي "فتح" و"حماس"، وبين الرئاسة والحكومة، فإن الازدواجية في إطار الشرعية أدت إلى صراع واضح بشأن السلطة والصلاحيات، وصل مع انتشار السلاح إلى حد الاقتتال الداخلي الذي كان في حال استمراره سيؤدي إلى شكل من أشكال الحرب الأهلية، وإلى انهيار النظام السياسي الفلسطيني[4].

وقد شكل ملف المصالحة الفلسطينية واحداً من أعقد الملفات الفلسطينية، التي حاول الفلسطينيون على اختلاف انتماءاتهم الفكرية ومشاريعهم السياسية، إيجاد حلول ومقاربات تسهم في تفكيكها وطي صفحة الانقسام، وأصبح من المتوقع أن تضع النخب الفلسطينية خطة عمل وطنية لإعادة بناء الشعب الفلسطيني على أمل أن تساهم المصالحة الفلسطينية في إنهاء مأسي الشعب الفلسطيني، وأن تساهم المصالحة في حماية المصلحة الوطنية[5].

وفي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير 2006 فازت حركة حماس، وقام اسماعيل هنية بتشكيل الحكومة، حصلت الأزمة بين فتح وحماس أثر إطلاق نار على موكب رئيس

---

(1) صالح، حركة المقاومة الاسلامية حماس ، ص ص 41-42.
(2) ابو عودة، المصدر السابق، ص 15.
(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: لجنة الانتخابات المركزية ، الديمقراطية في فلسطين : الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية واعضاء المجلس التشريعي لعام 1996، لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، ط2،(فلسطين ، 2002)، ص ص 19 -93.
(4) احمد قريع ابو علاء، التجربة الحكومية في ظل النظام السياسي الفلسطيني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 2008)، ص ص 49-51؛ طلال عوكل،" اتفاق مكة قراءة في المقدمات والنتائج"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (18) العدد(69)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء 2007، ص ص 142-143.
(5) ابو عودة، المصدر السابق، ص 16.

الوزراء إسماعيل هنية، في 14 كانون الأول/ديسمبر 2006، عند عودته من الخارج عبر معبر رفح، فقتل من قتل وجرح من جرح، وجرى تبادل الاتهامات بين حركتي فتح وحماس، تطور إلى ظهور اشتباكات بينهما، في قطاع غزة، وبعض مناطق الضفة الغربية ، استمرت أجواء التوتر مع دخول عام 2007[1].

المحور الثاني : اتفاق مكة

لقد أدى استمرار الخلافات الداخلية، وتصاعد حالة الفلتان الأمني مع نهاية عام 2006، الى دعوة المملكة العربية السعودية لحركتي فتح وحماس لعقد جلسات حوارية في مكة ووضع حد للاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية تلبي طموحات الشعب الفلسطيني[2].

استجاب قادة حركتي فتح وحماس تلبية لدعوة الملك عبدالله، ففي يوم 6 شباط 2007 استقبل الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في قصره بجدة الرئيس محمود عباس[3] رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والوفد المرافق له، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل[4] ودولة رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية والوفد المرافق لهما [5].

وفيما يخص سبب تبنيه اتفاق مكة أعلن الملك عبدالله قائلاً: " ان الوفاق بين القادة الفلسطينيين طريقه ميسر بإذن الله متى ما خلصت النوايا وصدقت الكلمة. وان فلسطين قضية تقع في وجدان كل العرب وكل المسلمين وان الأمة بأسرها ترقب ان يجد الاخوة الفلسطينيون الطريق الى وحدة صفهم وكلمتهم معربا عن أمله في أن يحقق لقاء أخوانه قادة الشعب الفلسطيني في مكة المكرمة آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق وجميع الشعوب الاسلامية والعربي"، وأشار الى " أن استمرار الخلاف بين الاشقاء الفلسطينيين لا سمح الله سوف يستنزف كل الطاقات ويقضي على كل المنجزات النضالية الفلسطينية" [6]، وكما اعلن قائلاً "اننا في المملكة العربية السعودية ليدمي قلوبنا ما يحدث في ارضنا الفلسطينية الشقيقة من افعال استهدف الأخ فيها أخاه فاريقت الدماء وسفكت الحياة"[7].

---

(1) ابو ركبة، المصدر السابق ، ص76-77.

(2) الوثائق الفلسطينية لسنة 2007 ، وثيقة رقم 27 ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت، 2009)، ص 80 ؛ ابو عودة، المصدر السابق، ص 17.

(3) ولد في 26 آذار 1935 في قرية صفد في فلسطين وتلقى تعليمه في جامعة دمشق ثم انتقل إلى القاهرة لدراسة القانون، ثم انتقل إلى موسكو ودرس التاريخ، ثم أكمل دراساته العليا في الاختصاص نفسه ونال شهادة الماجستير عن رسالته (العلاقة بين قادة النازية و قادة الحركة الصهيونية)، يعد أحد قيادي حركة فتح ويشغل منصب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية منذ 11 تشرين الثاني 2004. الجغيفي، المصدر السابق، ص69.

(4) ولدعام 1956 في قرية سلواد الواقعة شرق مدينة رام الله انتقل بعد ذلك مع عائلته الى الكويت واكمل دراسته الثانوية ثم الجامعية وحصل على شهادة البكالوريوس في الفيزياء من جامعة الكويت، كان من مؤسسي الرابطة الاسلامية لطلبة فلسطين وابرز مؤسسي حماس في الخارج انتخب رئيساً للمكتب السياسي لحماس عام 1996 تم التجديد له في كل الدورات الانتخابية حتى عام 2017 تولى بعده اسماعيل هنية رئاسة حركة حماس، عبد الحكيم عزيز حنيني ، منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية سورية نموذجاً2000-20015، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ط1، (بيروت، 2018) ، ص36.

(5) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14107) في 7 شباط 2007؛ صحيفة الدستور، (عمان)، العدد (14207) في 7 شباط 2007.

(6) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14107) في 7 شباط 2007؛ صحيفة الدستور، (عمان)، العدد (14207) في 7 شباط 2007.

(7) مشعل بن فضي فايز الشمري، تاثير البعد الاسلامي في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية القضية الفلسطينية انموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 2015، ص107.

بناء على المبادرة التي أعلنها الملك عبد الله بن عبد العزيز جرت في مكة المكرمة بين حركتي فتح وحماس في الفترة من 6 إلى 8 شباط /فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

بحضور الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أعلن في قصر الصفا بجوار بيت الله الحرام اتفاق مكة المكرمة بين حركتي (فتح) و(حماس) كما أعلنت صيغة تكليف الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الاستاذ إسماعيل هنية برئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني وذلك تتويجا لنتائج اللقاء الذي دعا اليه الملك عبدالله أشقاءه قادة الشعب الفلسطيني في مكة المكرمة [1]، وقد بدأت مراسم إعلان البيان وصيغة التكليف التي حضرها الامير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ووقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل ثم تلا المستشار الاعلامي للرئيس الفلسطيني نبيل عمرو بيان مكة المكرمة.

وفيما يلي نص اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس:

أولاً: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الاجراءات والترتيبات التي تحول دون اراقته مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال وتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية (وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في القطاع في الفترة السابقة).

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيل معتمد بين الطرفين والشروع العاجل في اتخاذ الاجراءات الدستورية لتكليفها.

ثالثاً: المضي قدماً في اجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشركة السياسية على اساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين[2].

بعد ذلك تلا المستشار الاعلامي للرئيس الفلسطيني نبيل عمرو خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس الموجه لرئيس الوزراء اسماعيل هنية بشأن التكليف لتشكيل حكومة فلسطينية جاء فيه... دولة السيد اسماعيل عبدالسلام هنية تحية طيبة بصفتنا رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد الاطلاع على القانون الاساسي وبناء على الصلاحيات المخولة لنا.

أولاً: نكلفكم بتشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة خلال الفترة المحددة في القانون الاساسي.

ثانياً: بعد الانتهاء من تشكيل الحكومة وعرضها علينا يتم عرضها على المجلس التشريعي لنيل الثقة.

ثالثاً: ادعوكم كرئيس للحكومة المقبلة للالتزام للمصالح العليا للشعب الفلسطيني وصون حقوقه والحفاظ على مكتسباته وتطويرها والعمل على تحقيق اهداف الوطنية كما اقرتها قرارات المجالس الوطنية ومواد

(1) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14109) في 9 شباط 2007 ؛ صحيفة الدستور، (عمان)، العدد (14209) في 9 شباط 2007.

(2) الوثائق الفلسطينية لسنة 2007 ، وثيقة رقم 52 ، المصدر السابق، ص 122؛ صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14109) في 9 شباط 2007؛ صحيفة الشرق الاوسط، (الرياض)، العدد (10300) في 9 شباط 2007.

القانون الاساسي ووثيقة الوفاق الوطني وقرارات القمم العربية وعلى اساس ذلك ادعوكم الى احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية[1].

في ما يلي ابرز ما نص عليه الاتفاق المبدئي الذي توصل اليه المتحاورون الفلسطينيون المجتمعون في مكة المكرمة حول توزيع الحقائب الوزارية في حكومة الوحدة الوطنية المرجو تشكيلها هي:

1. يتولى رئيس الوزراء الحالي اسماعيل هنية رئاسة حكومة الوحدة الوطنية.
2. يعين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس نائبا لرئيس الحكومة من حركة (فتح) التي يتزعمها.
3. الاتفاق على تعيين زياد ابو عمر، المستقل والقريب من عباس وحركة (حماس) على حد سواء، وزيرا للخارجية.
4. الاتفاق على تعيين سلام فياض الذي لا ينتمي الى اي من حركتي (فتح) وحماس، وزيرا للمالية.
5. الاتفاق على ان تسمي حركة (حماس) وزيرا مستقلا للداخلية، شرط ان يوافق عليه رئيس السلطة.
6. تحظى حركة (حماس) بثماني وزارات هي وزارات التربية والتعليم، والاوقاف، والعمل، والحكم المحلي (البلديات)، والشباب والرياضة، والعدل، والاتصالات، والاقتصاد اضافة الى وزير دولة.
7. تسمي حماس، الى وزير الداخلية المستقل، وزير الاشغال ووزير دولة مستقلين.
8. الى ذلك، تحظى حركة (فتح) بست حقائب هي الصحة والشؤون الاجتماعية والاشغال العامة والمواصلات والزراعة والاسرى.
9. تسمي (فتح) وزير الخارجية (زياد ابو عمر) ووزير دولة مستقلين.
10. تترك اربع حقائب وزارية للكتل الاربع الاخرى في المجلس التشريعي هي وزارات الاعلام والمرأة والسياحة والثقافة.
11. تعين كل من الكتل الاخرى وزيرها في هذه الحقائب بالتوافق مع رئيس مجلس الوزراء.

الا ان اعلان الحكومة يبقى رهنا بالاتفاق على برنامجها السياسي[2].

المحور الثالث : مواقف دول المشرق العربي من اتفاقية مكة

توالت ردود الفعل العربية والاقليمية والدولية المؤيدة لاتفاق مكة التاريخي بين حركتي حماس وفتح الفلسطينيين، ودور المملكة بقيادة الملك عبدالله في تحقيق هذا الاتفاق الذي وصفته الدول والمنظمات ووسائل الإعلام بالانجاز التاريخي، لحقن الدم الفلسطيني وتحقيق وحدة القرار والرؤية عبر حكومة الوحدة الوطنية، وأكدت ردود الفعل على موقف المملكة الايجابي والدائم في دعم القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وكل ما يشجع على هذه القضية المركزية .

1-مصر

دعت مصر الفصائل الفلسطينية الى الانضمام لاتفاق مكة، ونفت أي تراجع عن موقفها الداعم للحوار الفلسطيني – الفلسطيني بعد توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق مكة، وأكدت أن تنفيذ هذا الاتفاق يتم بتنسيق وتشاور بين مصر والمملكة العربية السعودية[3]،

وعند توصل حركتي فتح وحماس إلى اتفاق بينهما بمدينة مكة المكرمة، رحبت مصر به وأشاد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بالاتفاق ووصفه بأنه يمثل "خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح نحو

(1) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14109) في 9 شباط 2007 ؛ صحيفة القبس، (االكويت)، العدد (12101) في 9 شباط 2007.

(2) الوثائق الفلسطينية لسنة 2007 ، وثيقة رقم 55 ، المصدر السابق، ص 126-127؛ صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14109) في 9 شباط 2007؛ صحيفة القبس، (االكويت)، العدد (12101) في 9 شباط 2007.

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 150.

المصالحة والوفاق ووضع حد للأزمة الفلسطينية".. وحث طرفي الاتفاق على الالتزام بما تعهدا به. كما رحب أبو الغيط بالتوصل إلى اتفاق لتشكيل حكومة فلسطينية يمكنها صيانة وحدة الصف الفلسطيني وتعزيز مؤسساته وتعمل على فك الحصار عن شعبها[1].

وبعد تجدد الاشتباكات الدامية بين حركتي فتح وحماس تدخلت مصر عبر وفدها الأمني برئاسة اللواء برهان حماد والمقيم في غزة، ونجحت في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار كان هو الخامس بينهما منذ تجدد الاشتباكات"، ثم بدأت بعد ذلك جولة جديدة من الحوار بمشاركة العديد من الفصائل الفلسطينية. لكن هذه الحوارات لم تكتمل بعد لجوء حركة حماس إلى الحسم العسكري في القطاع. قبيل هذا الحسم العسكري أكد اللواء برهان حماد ان أياد شيطانية تلعب في الساحة الفلسطينية، وأنها أصبحت محترفة في إشعال الاقتتال بين الأشقاء. وهدد بالنزول إلى الشوارع مع المواطنين الفلسطينيين لوقف الاقتتال الدامي في الشوارع، ودعا إلى اجتماع عاجل في مكتبه بعره لوقف هذا الاقتتال". وفي الوقت نفسه رفضت مصر، على لسان وزير خارجيتها، فكرة إرسال قوات دولية إلى الأراضي الفلسطينية، وحدد أحمد أبو الغيط أربعة شروط للقبول بهذه الفكرة؛ أولها: ألا يكون هناك اقتتال فلسطيني – فلسطيني، وثانيها: أن يكون هناك وقف لإطلاق النار، وثالثها: أن تتوقف "إسرائيل" عن كل أعمال التعرض للفلسطينيين، ورابعها، أن يكون الهدف هو التسوية النهائية[2].

2-الاردن

أبدت المملكة الأردنية اهتماماً ملحوظاً باحتواء عمليات الاقتتال بين حركة فتح وحماس، وهذا الاهتمام عبر عنه الملك عبد الله الثاني في لقاءي القمة مع الرئيس المصري حسني مبارك في شهر كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠٠٧[3]، وبعد التوصل الى الاتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس ، رحبت الأردن به اذ قال الملك عبدالله الثاني عاهل الأردن وفق بيان صحفي اردني" ان الاتفاق يشكل خطوة مهمة لوقف نزيف الدم الفلسطيني وتعزيز الوحدة الفلسطينية على طريق استعادة حقوقه المشروعه وفي مقدمتها اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة"، واثنى على الجهود التي بذلها الملك عبدالله بن عبدالعزيز لضمان نجاح الاتفاق الذي من شأنه حقن الدماء البريئة والتفاهم لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية جديدة[4]، وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة في تصريح له ان اتفاق مكة "يشكل خطوة هامة على طريق تحقيق الوحدة الفلسطينية". وعبّر عن أمله في أن "يقرب هذا الاتفاق الشعب الفلسطيني تجاه تحقيق طموحاته وآماله" [5].

كانت الأردن حريصة على تجنب أي مواجهة عسكرية بين حركتي فتح وحماس، حتى لا تمنح حماس فرصة تحقيق انتصار عسكري ضد السلطة الفلسطينية . ولقد تركز الموقف الأردني في أمرين: أولهما: الدعوة إلى وقف الاقتتال، وثانيها: دعم وحماية السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، فور اندلاع القتال الدامي في قطاع غزة، دعا الملك عبد الله الثاني في اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني، إلى اتخاذ جميع الخطوات الكفيلة بحقن الدماء الفلسطينية، وإنهاء حالة الفوضى وتغليب لغة الحوار، كما دعا إلى حماية السلطة الفلسطينية ومنع انهيار مؤسساتها. الموقف نفسه أكده رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت في لقائه مع عزام الأحمد، نائب رئيس الوزراء الفلسطيني؛ حيث أكد على رفض الأردن القاطع

(1) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14110) في 10 شباط 2007؛ صحيفة الايام الفلسطينية، (رام الله)، العدد (3973) في 10 شباط 2007.
(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 150.
(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 164.
(4) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14111) في 11 شباط 2007.
(5) صحيفة الايام الفلسطينية، (رام الله)، العدد (3973) في 10 شباط 2007؛ صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14110) في 10 شباط 2007.

للاقتتال، وأكد ضرورة احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية التي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية، واحترام مؤسسات السلطة الفلسطينية الدستورية[1].

وعندما أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قراره بحل حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سلام فياض، كان الأردن في مقدمة المؤيدين لهذه الخطة على لسان معروف البخيت رئيس الحكومة، الذي أعرب عن تمنياته للحكومة الجديدة بالنجاح في عملها[2].

3-سوريا

يمكن القول إن سورية كانت على الدوام غير متوافقة مع قيادة فتح والمنظمة في كثير من الأمور، وظلت دمشق تطرح علامات الشك بشأن إدارتها للوضع الفلسطيني الداخلي، وبشان منهجية إدارتها لعملية التسوية، لذلك كانت أكثر استعداداً وقبولا لدعم المعارضة الفلسطينية وفتح البلاد أمامها كي تمارس نشاطها الذي يصطدم، في معظم الأحيان مع رؤى قيادة فتح والمنظمة[3]، إلى ذلك رحبت سوريا بتوصل القادة الفلسطينيين خلال اجتماع مكة المكرمة الى اتفاق حول تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وتحريم الاقتتال الفلسطيني. بدوره قال المعلم في تصريح مماثل انه تم خلال اللقاء تناول الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة واضاف لقد اعربنا عن ارتياحنا للاتفاق الذي تم التوصل اليه في مكة المكرمة لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتحريم الاقتتال الفلسطيني كما اتفقنا على بذل الجهود لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني[4].

حرصت سورية على إبراز دعمها لاتفاق مكة في لقاء تم بين الرئيس بشار الأسد وخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، لكن هذا الدعم كان يجري جنباً إلى جنب مع أهمية خاصة توليها سورية لكل من حزب الله وحركة حماس [5].

وذكر مسؤول بوزارة الخارجية السورية في اتصال هاتفي مع مكتب وكالة الأنباء الألمانية في دمشق "أن سوريا ترحب بما تم الاتفاق عليه في مكة المكرمة وتدعو الاخوة الفلسطينيين الى اتخاذ الإجراءات والآليات التنفيذية لوضعها موضع التطبيق.. وأكد حرمة الدم الفلسطيني وعلى الوحدة الوطنية التي ينبغي عدم المساس بها اطلاقا"، وقد أعرب الرئيس السوري بشار الأسد خلال استقباله وزير الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله عن الارتياح لتوصل الاخوة الفلسطينيين لاتفاق من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية وأهمية مواصلة الجهد العربي لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني[6].

عندما وقعت أحداث غزة الدامية، اتسم الموقف الرسمي السوري بالحذر والتريث في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية انتقل إلى حيز الدعوة إلى استعادة الوحدة الوطنية وعدم تصعيد الوضع إلى درجة الافتراق النهائي الذي لا يخدم غير العدو الصهيوني . هذا الموقف جاء مغايراً لاتجاه عربي شبه عام قاده ما يسمى بـ محور الاعتدال" أو بعض أطرافه، وهو الاتجاه الانحيازي لدعم السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس[7].

وكان الموقف السوري من أحداث غزة وتداعياته قد أوضحه وليد المعلم الذي أكد على أن الأولوية يجب ألا تكون للتفاوض مع "إسرائيل"، بل لتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، محذرا من أن فرض حصار على قطاع غزة سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار. وبعد إعلان الرئيس الفلسطيني

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 165.
(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 166.
(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 158.
(4) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14110) في 10 شباط 2007.
(5) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 158.
(6) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14111) في 11 شباط 2007.
(7) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 158.

حل حكومة حماس، وتشكيل حكومة سلام فياض، أعلن المعلم أن "سورية تعترف بشرعية الرئيس عباس وحقه المشروع بحل الحكومة، وهي في الوقت نفسه، تؤكد أن هناك حكومة منتخبة شرعيا وبرلمانا شرعيا. وعاد فاروق الشرع نائب رئيس الجمهورية ليؤكد هذا الموقف والتحذير من أن ما يجري هو " خلط أوراق لا سابق له، وخصوصاً في فلسطين"، ورأى أن "المصلحة تتطلب أن نكون نحن مع الشعب الفلسطيني ومع كل الفصائل، التي تعبر عن تطلعات هذا الشعب المكافح، ولا يمكن أن نكون مع طرف ضد طرف ، خصوصا وأن الانحياز بهذا الشكل هو انحياز تدميري" . واعتبر أن من مع طرف ضد طرف "يدمر القضية الفلسطينية. وأساسا لا سلام مع وجود شرخ خطير في الساحة الفلسطينية. هذا الموقف جاء ليحذر من انحياز للسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس وضد حركة حماس، وهو انحياز ظهر طاغياً في مواقف الدول العربية، لاسيما تلك المنضوية ضمن ما يسمى بـ محور الاعتدال"[1].

4-لبنان

على الرغم من انشغال لبنان بصراعها الداخلي الا انه كان هناك تفاعلات لبنانية محدودة مع بعض التطورات الحرجة في مسار القضية الفلسطينية فعندما تم توقيع اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس رحبت به معظم القيادات السياسية اللبنانية ، ورأى الرئيس اللبناني اميل لحود فيه تطوراً ايجابياً يحقن الدماء ويخنق الحرب الاهلية في المهد، واعتبر تغليب الحوار يقطع الطريق على المؤامرة الاسرائيلية ، وخلص الى ان ما يصح على فلسطين يصح ايضا على لبنان، اذ الرهان على الوحدة الوطنية يجب ان يكون اقوى من اي رهانات اخرى، وقد اجرى فؤاد السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية اتصالاً بالملك عبدالله بن عبد العزيز ووزير خارجيته سعود الفيصل اذ شكر للسعودية دورها في انجاز الاتفاق بين الفلسطينيين[2].

اشاد سعد الحريري في تصريح له بمساعي السعودية الحميدة التي حققت المصالحة بين الفلسطينيين، ومساهمتها الفعالة توحيد الشعب الفلسطيني للتفرغ من اجل تحرير ما تبقى من اراضيه وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وقال: " ان نجاح المساعي المبذولة ادى إلى وقف نزف الدم الفلسطيني في غير محله، وساهم إنهاء التدخلات الخارجية التي تستغل الساحة الفلسطينية لأغراضها ومآربها الخاصة على حساب مصالح وتطلعات الشعب الفلسطيني ونضاله التاريخي لإقامة دولته المستقلة. ونحن على ثقة بأن اتفاق مكة سيفتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، ولنا ملء الثقة بأن الأخوة الفلسطينيين سيكونون في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم للعمل معا"[3].

5-العراق

كما اشاد مجلس الرئاسة العراقي بدور المملكة العربية السعودية الايجابي في دعوة الاطراف الفلسطينية الى طاولة الحوار ورعايتها هذا الاتفاق. ورحب بالاتفاق الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس الذي تم في مكة المكرمة برعاية المملكة العربية السعودية. وقال البيان الرئاسي "ان رئيس الجمهورية جلال طالباني اجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قدم خلاله التهاني بشأن التوصل الى اتفاق بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية برئاسة السيد اسماعيل هنية"[4].

6-الكويت

ثمن نواب في مجلس الأمة ومحللون سياسيون كويتيون دور الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود والدور السعودي في ايجاد حل للازمة التي كانت قائمة بين حركتي فتح وحماس خلال عقد لقاء فلسطيني - فلسطيني بين الطرفين في مكة المكرمة والتي تمخض عنه تفاهم على عدد من المحاور التي كانت قائمة

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 159.
(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 168.
(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ملحق ردود الافعال اتفاق مكة، (بيروت ، 2008)، ص 46.
(4) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14110) في 10 شباط 2007؛ صحيفة الايام الفلسطينية، (رام الله)، العدد (3973) في 10 شباط 2007.

من اهمها تسلم المستقلين لأعمال وزارة المال ووزارة الداخلية والخارجية. واكد النائب احمد المليفي في تصريح صحافي ل (الرياض): " أن السعودية تعرف بدقة متناهية ما هي الأولويات، وأولها حكومة وحدة وطنية مؤهلة لفك الحصار، ثم إحداث نقلة نوعية في الحالة الفلسطينية تذهب إلى حد تصحيح الخلل البنيوي الخطير القائم حاليا في النظام السياسي الفلسطيني".

من جهته قال المحلل السياسي ناصر العبدلي: " ان المبادرة التي أطلقها العاهل السعودي لحوار فلسطيني فلسطيني في مكة المكرّمة تنطلق من حرص أكيد لتوفير مناخات لأجواء حوار، دون أية تدخلات لفرض مصالح ذاتية أو إقليمية، مؤكدا ان لقاء مكة ليس مجرد تتويج لتفاهم فلسطيني داخلي قد يفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، بقدر ما هو حلقة من حلقات التحرك الدولي والإقليمي الهادف إلى إعادة رسم خريطة المنطقة من جديد في إطار سياسة المحاور، حيث تبقى القضية الفلسطينية هي ميدان التجاذب والتقاطع بين مختلف هذه المحاور" [1].

واشار النائب الاسلامي جمعان الحربش الى : "أن هذه الدعوة تنطلق بالأساس من الدور الذي تعتقد فيه قيادة المملكة بأنها مسؤولة عنه بفعل موقعها ودورها الديني الخاص من جهة، وبفعل ثقلها الإقليمي المستند للقوة الاقتصادية والعلاقات المميزة مع الغرب عموما والولايات المتحدة الأميركية خصوصا من جهة أخرى.. وبات في حكم المؤكد تلمس اجماع سياسي كويتي على ان المبادرة السعودية لعقد لقاء مكة المكرمة وما تمخض عنه من اتفاق يعد تاكيدا وتتويجا للدور والثقل الذي تمثله المملكة العربية السعودية" [2].

7-البحرين

كما رحبت مملكة البحرين بالاتفاق.. وأعرب الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية البحريني عن أمله في أن يشكل هذا الاتفاق خطوة هامة على طريق وحدة الصف والكلمة وإنهاء الاقتتال بين الاخوة الفلسطينيين بما يحقق للشعب الفلسطيني الشقيق طموحاته وآماله ويحفظ وحدته الوطنية. وأشاد بالدور الفاعل والجهود الخيّرة التي بذلتها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين والتي ساهمت في التوصل إلى هذه الخطوة الهامة[3]، كما عبر مجلس الوزراء البحريني عن دعمه ووقوفه مع الشرعية والوحدة الفلسطينية التي يمثلها محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أعلن ترحيبه بتشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة[4].

8-الامارات العربية المتحدة

رحبت دولة الإمارا ت العربية المتحدة باتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس اذ وقال الشيخ خليفة بن زايد إن دولة الإمارات تابعت باهتمام بالغ المباحثات التي جرت في مكة المكرمة برعاية الملك عبدالله والتي أدت الى الاتفاق بين حركتي فتح وحماس، اذ تلقى الشيخ خليفة اتصالا هاتفيا من محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، واطلع خلال الاتصال على اتفاق مكة المكرمة، ورحب بهذا الاتفاق الذي يشكل انطلاقة لترسيخ وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وبداية لتحرك عربي ودولي جاد لإنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ووضع حد لمعاناته[5].

(1) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14112) في 12 شباط 2007.
(2) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14112) في 12 شباط 2007.
(3) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14110) في 10 شباط 2007.
(4) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 179.

(5) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14112) في 12 شباط 2007؛ صحيفة القدس العربي، (لندن)، العدد (5504) في 11/10 شباط 2007.

وعبر الشيخ خليفة عن تقدير دولة الإمارات لجهود الملك عبدالله والتي كان لها الدور الفعال في التوصل إلى هذا الاتفاق معرباً عن ثقته :" بأن الشعب الفلسطيني الشقيق سيحمي هذا الاتفاق وأن الأيام القادمة ستشهد خطوات ملموسة لترجمة هذا الاتفاق، وتكريسه على أرض الواقع مؤكداً أن دولة الإمارات ستقف مع الدول العربية الشقيقة إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته من أجل تحقيق أهدافه الوطنية في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف" [1].

وقال وزير الخارجية الاماراتي عبدالله بن زايد ال نهيان : " ان هذا الاتفاق يشكل بداية لترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية وانطلاقة لتحرك فلسطيني وعربي ودولي جاد وفعال من اجل انهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ووضع حد لمعاناته والى تفعيل عملية السلام في الشرق الاوسط"[2].

9-عُمان

جاء ذلك خلال مباحثات جرت في دمشق بين وزير الخارجية السوري وليد المعلم ووزير الشؤون الخارجية في سلطنة عمان يوسف بن علوي بن عبدالله والوفد المرافق له.

ورحب وزير الشؤون الخارجية في سلطنة عمان يوسف بن علوي بن عبدالله في تصريح لوكالة الانباء السورية بالاتفاق الذي تم توقيعه بين حركتي فتح وحماس في مكة المكرمة لتشكيل حكومة وحدة وطنية مشيرا الى انه تم التأكيد على تقديم كل مساعدة للاخوة الفلسطينيين لتحويل هذا الاتفاق الى برنامج عمل من شأنه رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني واستكمال مسيرته لتحقيق اماله في تحرير ارضه وبناء دولته المستقلة[3].

10-قطر

لاقت مبادرة المملكة العربية السعودية ترحيباً وتأييداً من دولة قطر فقد اكدت وزارة الخارجية القطرية عبر احد مسؤوليها عن: " امله بان يسهم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في تعزيز وحدة الصف و الكلمة بين الاخوة الفلسطينيين بما يخدم طموحات الشعب الفلسطيني ويحفظ وحدته الوطنية"، وطالب ايضاً المجتمع الدوَّلي لتقديم الدعم لإنجاح اتفاق مكة والتعاون مع الحكومة حماس، ودعا لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وكذا رحبت من الاطراف الفلسطينية والعربية على حدٍ سواء ، الا انها قوبلت بالرفض الامريكي والإسرائيلي لما تضمنه الاتفاق لاسيما ما يتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية الذي ترأسها حماس؛ فيما اكدت اللجنة الرباعية عبر اجتماعها في 21 شباط 2007، الزام الحكومة الفلسطينية لشروطها ولمتطلبات سابقة لإعادة تقديم الدعم الفلسطيني، الامر الذي جعل من اتفاق مكة هشاً ولم يصمد بوجه الضغوط ، التي انعكست على الداخل الفلسطيني مما ادى الى عودة الاقتتال الفلسطيني – الفلسطيني من جديد خلال المدة (ايار وحزيران) 2007[4].

11-اليمن

رحبت اليمن باتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس وعندما تفجر الصراع الدامي في غزة، رفض الرئيس اليمني فكرة إرسال قوات دولية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكداً أن "وجود قوات دولية في ظل الاحتلال لا يستقيم مع حقائق الواقع الفلسطيني وما تقتضيه مصلحة الشعب الفلسطيني، وكان أن طرح الرئيس اليمني مبادرة بديلة لحل الأزمة بين حركتي فتح وحماس وافقت عليها الأخيرة، وهي المبادرة التي

(1) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14112) في 12 شباط 2007.
(2) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14110) في 10 شباط 2007؛ صحيفة القدس العربي، (لندن)، العدد (5504) في 11/10 شباط 2007.

(3) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (14110) في 10 شباط 2007.
(4)عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء اعداء، العربي للنشر و التوزيع ، ط1، (القاهرة 2016)، ص ص 182-183؛ خالد بن مزاوم بن محمد الفاضل، العلاقات السياسية السعودية، القطرية، بين عامي 1982-2014، رسالة ماجستير(غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2015، ص134.

وصفت بأنها تستهدف رأب الصدع الفلسطيني، وترتكز على أساس استئناف الحوار بين الحركتين على قاعدة اتفاق القاهرة 2005، واتفاق مكة 2007 بما يضمن تجاوز الخلافات ووحدة الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية، والتأكيد على الشرعية الفلسطينية، واحترام القانون الفلسطيني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية. والتوافق الوطني على تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على ممارسة مهامها ومسؤولياتها. كما اقترحت هذه المبادرة تشكيل لجنة عربية للإشراف على متابعة تنفيذ اتفاقي مكة والقاهرة، وقد أولى اليمن اهتماماً ملحوظاً بإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني من الحصار الإسرائيلي، وكانت هناك دعوة يمنية لعقد قمة عربية لم تلق الاستجابة الكافية، وتقلصت إلى اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب [1].

الخاتمة

بعد ان تناول البحث موقف دول المشرق العربي تجاه اتفاق مكة شباط 2007 ، لابد من الوقوف على بعض الحقائق :

1- مع تأسيس حركة "حماس" في أواخر عام 1987، بدأت الخلافات وتعمقت بالتدريج، حتى تمكنت من خلخلة ركيزت مشروع التحرر الوطني، أي المقاومة والتسوية، وأن لا حل ولا تسوية ولا مقاومة في ظل الانقسام السياسي والانشطار الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية.

2- شكلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام 2006 نقطة تحول في تطورات القضية الفلسطينية .

3- ان دخول حماس المعترك السياسي بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية ساعد على تعميق الانقسام مع حركة فتح.

4- كان للملكة العربية السعودية دور مهم في المصالحة الفلسطينية في اتفاق مكة شباط 2007 الذي كان برعايتها بشكل مباشر، الا انه لم ير النور فيما بعد بسبب تضارب الرؤى السياسية بين حركتي فتح وحماس.

5- على اثر توقيع اتفاق مكة توالت ردود الافعال المؤيدة والداعمة من قبل دول المشرق العربي لاتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس.

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، (بيروت ، 2008)، ص 177.